الاقتصاد والأعمال

«نزع الملكية»: 460 ألف دينار قيمة المعاملات المنجزة في مارس

أعلنت إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة الكويتية أمس الاثنين أن قيمة المعاملات التي أنجزتها خلال شهر مارس المنصرم بلغت نحو 460 ألف دينار كويتي (نحو 5ر1 مليار دولار أمريكي).

وقال مدير الإدارة بالإنابة مبارك العتيبي في تصريح صحفي إن إجمالي المعاملات الصادرة والواردة التي أنجزتها الإدارة بلغ 1233 معاملة في حين بلغ عدد الشهادات الصادرة للأفراد والمؤسسات 960 شهادة وكتابي تثمين و 172 كتابا صادرا للوزارات والجهات الحكومية.

وفيما يتعلق باجتماعات اللجان العاملة في إدارة نزع الملكية أفاد العتيبي بأن لجنة الاعتراضات عقدت في شهر مارس الماضي اجتماعا واحدا.

وتهدف الإدارة إلى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلسي الوزراء والبلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.

على أساس سنوي بنسبة 4.2 بالمئة في يناير 2019

«بيتك»: ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية إلى 43.4 مليار دينار

قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن الودائع لدى البنوك المحلية خلال يناير 2019 أن حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية: ارتفع إجمالي الودائع في يناير 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 4.2% حين بلغت 43.4 مليار دينار ، تزامناً مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 5% على أساس سنوي حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية في يناير 2019 نحو 37 مليار دينار.

تجاوزت قيمة النمو السنوي للودائع 1.7 مليار دينار، مدفوعاً بارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 5.2%، فيما تراجعت الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 1.4%.

وعند المقارنة على أساس شهري، انخفضت الودائع بحدود نصف في المائة أي نحو 122 مليون دينار نتيجة تراجع ودائع القطاع الخاص بنسبة بلغت 0.03% في يناير أي نحو 12.7 مليون دينار مقارنة مع 36.87 مليار دينار في ديسمبر 2018، في حين تراجعت ودائع الحكومة 1.7% أي حوالي 110 مليون دينار على أساس شهري.

ارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في يناير 2019 حين مثلت 85% مقارنة مع 84% في يناير 2018، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 15% من إجمالي الودائع مقارنة مع 16% في يناير 2018.

ارتفعت ودائع القطاع الخاص في يناير على أساس سنوي بنسبة 5.2% أي نحو 1.8 مليار دينار حين بلغت 36.85 مليار دينار مقارنة مع 35 مليار دينار في يناير العام الماضي، في حين تراجعت بنسبة 0.03% عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في ديسمبر 2018 الذي بلغ 36.87 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 92.7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعةً قليلاً عن نسبتها البالغة نحو 92.6%من إجمالي ودائع القطاع الخاص في يناير 2018.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في يناير 60.6% من ودائع العملة المحلية مقابل 58.8% في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب إلى 24.6% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية بنحو طفيف في يناير 2019 مقارنة مع 25.9% في يناير 2018، وتراجعت ودائع الادخار بنحو طفيف في حصتها من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مستحوذة على 14.8% مقارنة مع 15.3% في يناير 2018.

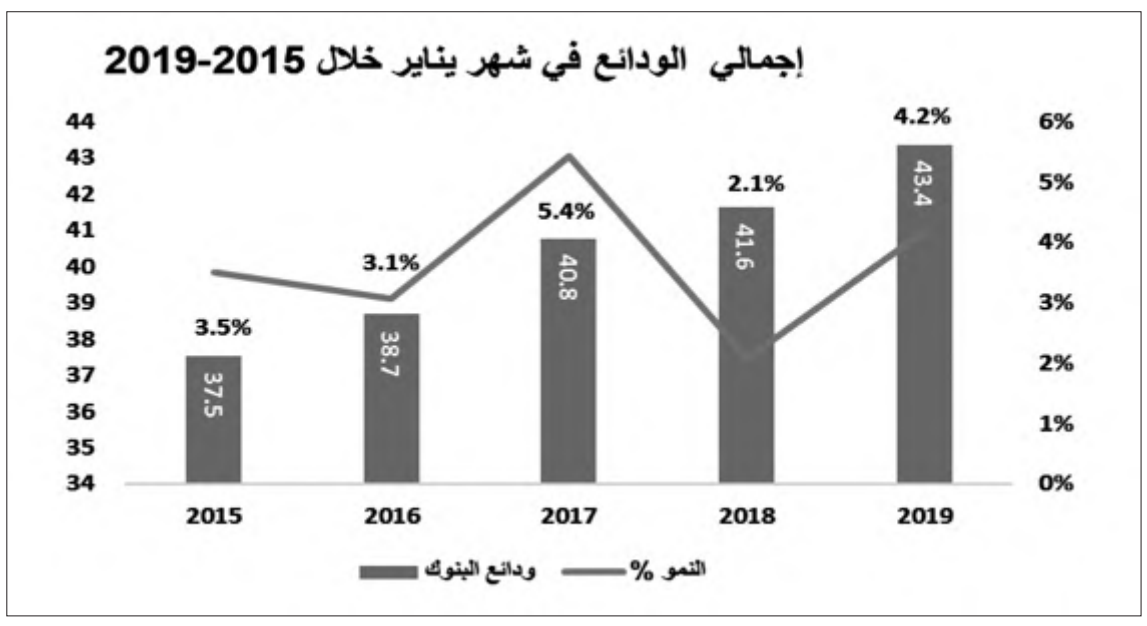

عموميتها أقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 بالمئة من رأس المال المدفوع

«الأولى»: 3.8 مليون دينار ربحاً موحداً في 2018

جانب من العمومية

عقدت الأولى للوقود جمعيتها العمومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر للعام 2018 في مقر الشركة بحضور رئيس مجلس الادارة المهندس عبد الحسين السلطان، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المهندس عادل العوضي وممثل وزارة التجارة ومدققي حسابات الشركة بالإضافة إلى المساهمين.

وقد استطاعت الأولى للوقود خلال عام 2018 من زيادة إجمالي الدخل من مبيعات الوقود ليصل إلى 154.6 مليون دينار كويتي وذلك بنسبة زيادة قدرها 4.3% بالمقارنة مع عام 2017. هذا وحققت الشركة زيادة بنسبة 15.8% في الإيرادات الأخرى من الأنشطة البديلة في عام 2018 مقارنة مع عام 2017. وقد بلغ صافي الربح الموحد 3.8 مليون دينار كويتي بارتفاع وقدره 6.3% مقارنة مع عام 2017 ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع مصادر الدخل الأخرى غير بيع الوقود. كما ارتفع إجمالي اصول الشركة لتصل إلى 116 مليون دينار كويتي بزيادة وقدرها 27% مقارنة مع عام 2017.

كما تم الاتفاق بالإجماع على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% من رأس المال المدفوع (5 فلس لكل سهم) على المساهمين بتاريخ استحقاق 15 يوم عمل بعد الجمعية العمومية.

وحول الإنجازات التي حققتها الأولى للوقود، تطرق السيد عبد الحسين السلطان حول تطوير المحطات كتلك التي خضعت لأعمال تطويرية جزئية منها تركيب نظام استرجاع الأبخرة من الجيل الثاني لثلاث محطات وهن: محطة جنوب المطار؛ محطة الشويخ ومحطة النهضة. بالإضافة الى تلك التي خضعت لأعمال تطويرية متكاملة كمحطة السالمية الواقعة على الدائري الرابع ومحطة السالمية الواقعة على الدائري الخامس حيث أصبحت ذات أنشطة استثمارية مرخصة، وهي: سوق مركزي مصغر، محطة غسيل سيارات مجهزة بأحدث الأجهزة ذات الجودة العالية والمطابقة للمواصفات العالمية المبنية على أحدث التقنيات للمحافظة على البيئة، خدمة صيانة السيارات وخدمة أجهزة السحب الآلي ATM. وبذلك، تكون الأولى للوقود أتمت تطوير عشرين محطة حتى العام 2018.

وحول تطوير الخدمات الأخرى المتوفرة في المحطات، قال السلطان بأن الأولى قد أضافت عددا من الخدمات على بعض محطاتها السوق وخدمة صيانة السيارات وخدمة غسيل وتلميع السيارات. زيادة نقاط البيع للمنتجات غير النفطية مثل البخاخات ونظام حقن الوقود لتصل الى 20 محطة. ولتحقيق المزيد من المردود المادي من المحطات، كما تم إبرام اتفاقية تعاون مع أحد البنوك الكبرى لتقوم الأولى باستضافة الحملات الترويجية للبنك في محطاتها.

عبر صياغة تشريعات جديدة مرنة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية

الياقوت: ضرورة تفعيل منظومة حكومية متكاملة لمواكبة «رؤية 2035»

خليفة الياقوت

قدم رئيس مجموعة الياقوت والشريك الإستراتيجي لمجموعة ليكسيس نكسيس العالمية والمعتمدة لدى هيئة تشجيع الإستثمار المباشر خليفة الياقوت روشتة علاج متكاملة لمشكلة جذب الاستثمار الأجنبية تتمثل في : ضرورة صياغة تشريع جديد لجذب المستثمر، تطوير بعض القوانين التي تعزز زيادة حجم ونوعية الإستثمارات الأجنبية مثل قوانين الملكية الفكرية وسد الثغرات الخاصة بالعلامات التجارية والملكية الفكرية، مطالباً بضرورة إعادة النظر في قانون التحكيم الكويتي وإجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الدولية داخل الكويت لمراعاة عنصر السرعة والوقت، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية فيما بينها لتطبيق منظومة موحدة لتشجيع الإستثمار.

وقال الياقوت في ، بيان صحافي، إن الكويت لا ينقصها أي مقومات لتحقيق رؤية 2035 والتي تطمح لوضع الكويت على الخريطة الإقتصادية والإستثمارية عالمياً، بما يتلاءم وإمكانياتها المادية الكبيرة، موضحاً أن الهيئة العامة للإستثمار تبذل جهوداً مضنية في مجال جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية الى الكويت، إضافة إلى أنها نجحت في الآونة الأخيرة في المساهمة بدخول عدد من الشركات العالمية للسوق الكويتي من خلال ما قدمته من تسهيلات وتوفير بيئة إستثمارية مناسبة شجعت تلك الشركات على العمل في الكويت وهو ما وضح جلياً خلال الفترة الاخيرة .

وأضاف أن جهود الهيئة العامة للإستثمار وحدها لا تكفي لتحقيق ما تطمح له رؤية 2035 من تنامي الإقتصاد الكويتي وإرتفاع مؤشرات أداء السوق وما سيعكسه من إيجابيات كبيرة على كافة الأصعدة الأخرى ، مشيراً إلى أنة ما زال هناك عدم تنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فنرى كل جهة تعزف منفردة بعيداً عن الأخرى مما يؤثر سلباً على الأداء الحكومي في مجال تشجيع الاستثمار وهو ما يمثل أهم عقبة في طريق جذب رؤوس الأموال للكويت .

واقترح الياقوت إعداد إستراتيجية حكومية متكاملة وفق آليات محددة ونتائج مستهدفة وبرنامج عمل مترابطه لتفعيل هذه الآليات وصولاً لتحقيق هذه النتائج، مؤكدا على أن المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة يدرسون الأسواق جيداً قبل الدخول فيها ، مشيراً إلى أن تلك الدراسات يكون في مقدمتها المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية وغياب الرؤية الواضحة لأي من تلك المجالات يساهم في تردد المستثمر في إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه .

وأشار إلى أن من بين الأمور المطلوبه جدياً: إستحداث تشريعات إقتصادية جديدة تعزز من تشجيع الإستثمار وتطوير بعض التشريعات القائمة لتتماشى مع خطط التنمية الإقتصادية ،مستشهداً على ذلك من خلال موضوعين ، الأول «تنظيم مسألة التحكيم في الكويت «حيث نجد المشرع الكويتي قد وضع ونظم مسألة التحكيم في عدد من المواد ضمن قانون المرافعات، وهذه المواد باتت قديمة جداً لا تواكب التطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية ومن ثم لا تلبي طموحات المستثمرين مما يجعلهم يذهبون إلى جهات تحكيم خارجية لما توفره لهم من سرعة ومرونة ، وهو ما يجب معه إفراد تشريع مستقل يتناول مسائل التحكيم وتنظيمه وإجراءاته وآلية تنفيذ أحكامه ، وبما يضمن للمستثمرين عنصري السرعة والمرونة عند نظر نزاعاتهم ويجعلهم يلجئون للتحكيم داخل الكويت بدلاً من ذهابهم للخارج .

«موديز» تؤكد تصنيفات «وربة» مع نظرة مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز»، كافة تصنيفات بنك وربة المُدرج ببورصة الكويت، مع نظرة مُستقبلية مُستقرة.

وحسب بيان البنك أمس الاثنين، فقد ثبتت الوكالة تصنيفات الودائع طويلة الأجل عند (Baa2)، مع تأكيد التقييم الائتماني الأساسي عند (ba3)، وتقييم مخاطر الطرف المُقابل عند(/ Baa1 P-2) . وأشار البيان إلى أن التصنيف الائتماني الأساسي للبنك عند (ba3) يعكس تقييم الوكالة بأن الحكومة الكويتية مُستعدة لتقديم الدعم اللازم للبنوك عند الضرورة، وذلك بعد رفع الحكومة الكويتية حصتها بصورة مباشرة وغير مباشرة في بنك وربة.

كما يعكس موارد البنك المتينة التي تتمتع بالسيولة والتحسن التدريجي في رأس المال، علماً بان عوامل القوة تنخفض بسبب النمو السريع وارتفاع التركزات الائتمانية، والربحية المنخفضة، إلى جانب تركز القاعدة التمويلية.

يشار إلى أن ملكية وربة تتوزع بين 25.26% للهيئة العامة للاستثمار، و10.01% لمجموعة السابر، بالإضافة إلى 8.30 للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، و7.35% لصالح عبدالله الشلفان. وكانت أرباح البنك ارتفعت 71% في العام الماضي، لتصل إلى 12.74 مليون دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 7.45 مليون دينار للعام 2017.

..والبنك أعلن أسماء الرابحين بسحوبات «السنبلة»

اعلن بنك وربة عن الفائزين الخمسة بسحب السنبلة الاسبوعي الثالث عشر في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً من يوم الخميس ؛ بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعه و موظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الثالث عشر، فقد توج 5 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: ناصر محمد ناصر الهاجرى، سعد محمد سعد العازمي، فيصل حافظ عويد الحسيني، نيفين محمد فتحي عبدالرحمن عبدالغني، و فهاد سعود فهاد العجمي.

يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالاضافة الى فرصاً للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

مهرجان التجاري الرقمي يقدم خدماته المصرفية في مجمع المروج

قام البنك التجاري الكويتي برعاية مهرجان التجاري الرقمي في مجمع المروج، وذلك في إطار حرصه الدائم على التواصل مع عملائه. وقد جاء تنظيم هذا المهرجان من قبل مجمع المروج وسلبريت واستمر على مدار ثلاثة أيام متتالية، حيث قام التجاري باستعراض الخدمات المصرفية الرقمية التي يقدمها لعملائه مع التركيز على خدمة (T–Pay) والتي أطلقها البنك مؤخراً.

وعن هذا المهرجان والرعاية التي قدمها البنك، قالت نائب المدير العام – قطاع التواصل المؤسسي – أماني الورع «جاءت رعاية البنك لمهرجان السوق التجاري الرقمي في إطار مساعي البنك الدائمة إلى تعريف رواد مجمع المروج على خدمات البنك الإلكترونية وتجربة خدمة (T– Pay) لتحويل الأموال فيما بين عملاء التجاري باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR Code».

وقد حظي المهرجان بحضور عدد من موظفي البنك من مختلف الإدارات والذين قاموا بدورهم بعرض العديد من الخدمات المصرفية الرقمية التي يقدمها البنك لعملائه وكذلك عرض خدمة (T–Pay) الجديدة والتي استقطبت اهتمام العديد من رواد المهرجان حيث أبدوا إعجابهم الشديد بهذه الخدمة الرقمية المتطورة المقدمة من البنك التجاري الكويتي لأول مرة في الكويت. وعلى هامش المهرجان، أقام البنك – في إطار الفعاليات المرتبطة بحملة «يا زين تراثنا» – فريج مصغر لتعريف جمهور ورواد مجمع المروج ببعض المعلومات عن التراث الكويتي، وكذلك التقاليد والعادات الشعبية القديمة والجوانب الاجتماعية والحياتية للرعيل الأول من أهل الكويت والتي تلتقي جميعها في إطار ثقافة مشتركة عكست وجسدت الحياة الكويتية قديماً في البادية والحضر. وفي ختام المهرجان، توجه القائمون على تنظيمه من مجمع المروج وسلبريت بالشكر الجزيل لإدارة البنك التجاري الكويتي على رعايتهم للمهرجان، وكذلك على تواصلهم مع مرتادي المهرجان لعرض الخدمات المصرفية المبتكرة التي يقدمها البنك للعملاء ومن ضمنها خدمة (T–Pay).

مؤشرات البورصة تتباين في ختام التعاملات.. والرئيسي يتراجع وحيداً

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 8ر8 نقطة ليبلغ مستوى 7ر5626 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر16 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 8ر155 مليون سهم تمت من خلال 6351 صفقة نقدية بقيمة 3ر42 مليون دينار كويتي (نحو 59ر139 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 04ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 2ر4910 نقطة وبنسبة 14ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر68 مليون سهم تمت عبر 2630 صفقة نقدية بقيمة 04ر4 مليون دينار (نحو 3ر13 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 5ر16 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر6003 نقطة وبنسبة ارتفاع 28ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر87 مليون سهم تمت عبر 3721 صفقة بقيمة 2ر38 مليون دينار (نحو 126 مليون دولار).

«الكويتية للاستثمار» تؤسس صندوق للاستثمار بشركات التكنولوجيا العالمية

وافقت هيئة أسواق المال الكويتية للشركة الكويتية للاستثمار على تأسيس صندوق سمارت تك الاستثماري، على أن يطرح للاكتتاب العام برأس مال متغير تبلغ حدوده من 18 مليون دولار، إلى 250 مليون دولار.

وتابعت الشركة في بيان لبورصة الكويت أمس الاثنين، فإن القيمة الاسمية للوحدة في الصندوق تبلغ 100 دولار أمريكي، موضحة أن الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق المشترك الواحد هو 100 وحدة عند الاكتتاب لأول مرة، و10 وحدات ومضاعفاتها بعد ذلك. وكشف البيان أن الصندوق يستهدف تحقيق نمو في القيمة الرأسمالية على المدى الطويل، عن طريق استثمار أمواله بصفة أساسية في أسهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا، والقطاعات المتعلقة بالتكنولوجيا المدرجة في الأسواق العالمية المستهدفة.